﴿*وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٢٧﴾ [الشورى: 27]

## ❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قبلَها:

مِنْ دَلائِلِ لُطْفِهِ بالمُؤْمِنينَ إجابةُ سُؤالِهِم حَتَّى لا يكونوا في قَضيَّةِ الرِّزْقِ مِنَ الحائِرينَ

بَعْدَ أنْ بَيَّنَ النَّظْمُ في الآيَةِ السّابِقَةِ أنَّ مِمّا امتَنَّ اللّهُ به على عِبادِه المُؤْمِنينَ اسْتِجابَتَه لِدُعائِهم، بِأنْ يُعْطيهم مِن خَيْرِ الدُّنْيا ما لَم يَسْألوهُ إيّاهُ، فكانَ المُتَبادِرُ مِن هَذِهِ الاستِجابَةِ إيجادَ كُلِّ ما سَألوهُ في هَذِهِ الدُّنْيا على ما أرادوهُ؛ فجاءَتْ هَذِهِ الآيَةُ تُشيرُ إلى جَوابٍ، عَنْ سُؤالٍ مُقَدَّرٍ في نَفْسِ السّامِعينَ، فَحْواهُ: إذا كانَ اللّهُ تعالى قدِ امتَنَّ عَلَيْنا بِإجابَةِ دُعائِنا، فلِمَ لا يَبْسُطُ اللّهُ لنا الرِّزْقَ في الدُّنْيا، فيُغْنينا مِن فضلِه، فإنَّ كَثيرًا مِنَ المُؤْمِنينَ وأهْلِ اللّه يُعانونَ العَوَزَ والحاجَةَ؟ فكانَ الجَوابُ: إنَّ اللّه لَوْ بَسَطَ الرِّزْقَ لِلنّاسِ كُلِّهم؛ لَكانَ بَسْطُهُ مُفْسِدًا لَهم، شاغِلًا لَهُم عَنِ العِبادَةِ والالتِجاءِ إلى اللّه تعالى، فجاءَتِ الآيَةُ على هذا على سَبيلِ الاعْتِذارِ لِعِبادِه، وهو المَلِكُ الأعْظَمُ تعالى [1].

## ❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿بَسَطَ﴾: (بسط) أصْلٌ واحِدٌ، وهوَ امتِدادُ الشَّيءِ، في عِرَضٍ أو غَيْرِ عِرَضٍ، والبَسْطَةُ في كُلِّ شَيْءٍ السَّعَةُ[2]، والمَعْنَى المحوريُّ هوَ: تَفَلْطُحُ الشَّيْءِ وانفراشُهُ أوِ اتِّساعُهُ، وكُلُّ ما في القُرْآنِ مِنَ البَسْطِ هوَ مِنَ الاتِّساعِ عَدا بَعْضِ الكِناياتِ[3]، والمُرادُ بِـ﴿بَسَطَ﴾ هَهُنا: وسَّعَ، وبَسَطَ الشَّيءَ: نَشَرَهُ[4].

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 307، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 92.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بسط).
(3) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (بسط).
(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 16/ 27.

2) ﴿ٱلرِّزۡقَ﴾: (رزق) أُصَيْلٌ واحِدٌ يَدُلُّ على عَطاءٍ لِوَقْتٍ، ثُمَّ يُحْمَلُ عَلَيْه غَيْرُ المَوْقوتِ، فالرِّزْقُ: عَطاءُ اللَّه جَلَّ ثَناؤُهُ[1]، والمَعْنَى المحوريُّ هوَ ما يَدْخُلُ الجَوْفَ مِنْ طَعامٍ ونَحْوِه باسْتِرْسالٍ، ثُمَّ يُطْلَقُ على ما يُعْطيه اللَّهُ العَبْدَ مِنْ مالٍ وخَيْرٍ يَطْعَمُ مِنْهُ، ويَنْتَفِعُ، وكُلُّ ما جاءَ في القُرْآنِ مِنَ التَّرْكيبِ؛ فهوَ بِهَذا المَعْنَى[2]، ويُقالُ: رَزَقَ اللَّهُ الخلقَ رَزْقًا ورِزْقًا، فالرَّزْقُ بِفَتْحِ الرّاءِ، هوَ المَصْدَرُ الحَقيقيُّ، والرِّزْقُ الاسْمُ، والأرْزاقُ نَوْعانِ: ظاهِرَةٌ للأبدانِ كالأقْواتِ، وباطِنَةٌ للقُلوبِ والنُّفوسِ كالمَعارِفِ والعُلومِ[3]، والرِّزْقُ يُقالُ لِلعَطاءِ الجاري تارَةً، دُنْيَويًّا كانَ أم أُخْرَويًّا[4].

3) ﴿لَبَغَوۡاْ﴾: (بغي) أصْلانِ: أحَدُهُما طَلَبُ الشَّيءِ، والثّاني جِنْسٌ مِنَ الفَسادِ، فمِنَ الأوَّلِ بَغَيْتُ الشَّيءَ أبْغيه؛ إذا طَلَبْتَهُ، والأصْلُ الثّاني: قَوْلُهُم: بَغَى الجُرْحُ؛ إذا تَرامَى إلى فسادٍ، ومِنْهُ أنْ يَبْغيَ الإنسانُ على آخَرَ، ومِنْهُ بَغْيُ المَطَرِ، وهوَ شِدَّتُهُ ومُعْظَمُهُ، والبَغْيُ: الظُّلْمُ[5]، والمَعْنَى المحوريُّ تَزايُدُ الشَّيْءِ نُموًّا وقوَّةً أوْ تَوَصُّلًا لاكْتِمالِ حالِه، ومِنَ التَّزايُدِ جاءَ مَعْنَى الطَّلَبِ؛ لأنَّهُ ازْدِيادٌ، ومِنْهُ أيْضًا جاءَ مَعْنَى التَّجاوُزِ؛ لأنَّهُ تَعَدٍّ وتَزايُدٌ، فبَغَى عَلَيْهِم، أي: عَدَلَ عَنِ الحَقِّ، واسْتَطالَ، وكُلُّ مُجاوَزَةٍ وإفْراطٍ على المِقْدارِ الَّذي هوَ حَدُّ الشَّيءِ بَغْيٌ، ومِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[6]، والمُرادُ بِـ﴿لَبَغَوۡاْ﴾ هَهُنا، أيْ: لَتَكَبَّروا فيها بَطَرًا، وتَجاوَزوا الحَدَّ[7].

4) ﴿بِقَدَرٖ﴾: (قدر) أصْلٌ صَحيحٌ يَدُلُّ على مَبْلَغِ الشَّيءِ وكُنْهِه ونِهايَتِه، فالقَدْرُ: مَبْلَغُ كُلِّ شَيْءٍ، وكَذَلِكَ القَدَرُ، وقَدَرْتُ الشَّيءَ أقْدِرُهُ وأقْدُرُهُ مِنَ التَّقْديرِ[8]، والمَعْنَى المحوريُّ ضَبْطُ الشَّيءِ القابِلِ لِلتَّسَيُّبِ أوِ الانبِساطِ وحكمُهُ وامتِساكُهُ على وضْعٍ أوْ كَمٍّ أوْ مَسافَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فلا يَتَسَيَّبُ، ولا يَسْتَرْسِلُ[9]، وتَقْديرُ اللَّه لِلأشياءِ على وجهَيْنِ: أحَدُهُما: بِإعطاءِ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (رزق).
(2) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (رزق).
(3) ابن منظور، لسان العرب: (رزق).
(4) الرّاغب، مفردات القرآن: (رزق).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (بغي).
(6) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (بغو - بغى).
(7) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 38.
(8) ابن فارس، مقاييس اللغة: (قدر).
(9) محمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (قدر).

القُدْرَةِ، يُقالُ: قَدَّرَني اللَّهُ على كَذا، وقَوّاني عَلَيْه، والثّاني: بِأنْ يَجْعَلَها على مِقْدارٍ مَخْصوصٍ ووَجْهٍ مَخْصوصٍ حَسَبَ ما اقْتَضَتِ الحِكْمَةُ[1]، والمُرادُ بِـ﴿بِقَدَرٍ﴾ التَّقْديرُ، أيْ: بِتَقْديرٍ لَهم جُملَة، ولِكُلِّ واحِدٍ مِنهم، لا يَزيدُ عَنْ تَقْديرِه ذَرَّةً، ولا يَنْقُصُها[2].

## ❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

اسْتِجابَةُ اللهِ لِعِبادِهِ المُؤْمِنينَ مُقدَّرةٌ بِقَدَرٍ

بَيَّنَ اللّهُ تعالى في هَذِهِ الآيَةِ جانِبًا مِمّا اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ في تَدْبيرِ أُمورِ عِبادِه؛ إذا خَطَرَ في نُفوسِهم أنْ يَتَساءَلوا في نُفوسِهم، إنَّ مِمّا يَسْألُ المُؤْمِنونَ رَبَّهُم سَعَةَ الرِّزْقِ، فقَدْ كانَ المُؤْمِنونَ أيّامَ صَدْرِ الإسلامِ في حاجَةٍ وضيقِ رِزْقٍ، فيُجابُ بِأنَّ اللَّه لَوْ بَسَطَ الرِّزْقَ لِلنّاسِ كُلِّهم؛ لَكانَ بَسْطُهُ مُفْسِدًا لَهم؛ لأنَّ الَّذي يَسْتَغْني يتطرَّقُهُ نِسْيانُ الالتِجاءِ إلى اللَّه، ويَحْمِلُهُ على الاعتِداءِ على النّاسِ، فكانَ مِن خَيْرِ المُؤْمِنينَ الآجِلِ لَهم ألّا يُبْسَطَ لَهم في الرِّزْقِ، وكانَ ذَلِكَ مَنوطًا بِحِكْمَةٍ أرادَها اللَّهُ مِن تَدْبيرِ هَذا العالَمِ تَطَّرِدُ في النّاسِ[3]، فجاءَتِ الآيَةُ مُبَيِّنَةً أنَّهُ تعالى وإنْ كانَ قَدِ امتَنَّ بالاسْتِجابَةِ، فإنَّ لِهَذِهِ الاسْتِجابَةِ حِكْمةً بالِغَةً وتقْديرًا رَشيدًا مِنْهُ، ثُمَّ ذَيَّلَ النَّظْمُ الكَريمُ الآيَةَ بِأنَّهُ تعالى بِعِبادِه خَبيرٌ بَصيرٌ؛ لِتَعْليلِ تَنْزيلِهِ الرِّزْقَ على عِبادِهِ بِتَقْديرٍ وتَحديدٍ دَقيقٍ، فهوَ جَلَّ شَأْنُهُ خَبيرٌ بِخَفايا أحْوالِ عِبادِه، وبِطَوايا نُفوسِهم، بَصيرٌ بِما يَقولونَهُ، وبِما يَفْعَلونَهُ[4].

## ❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

### مَعْنَى الواوِ ودِلالَتُها في: ﴿وَلَوْ بَسَطَ﴾:

جاءَ قَوْلُ اللّه تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾

(1) الرّاغب، مفردات القرآن: (قدر).
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 307.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 92.
(4) طنطاوي، التّفسير الوسيط: 13/ 35.

مَعْطوفًا بالواوِ على جُملَة: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾، أوْ على المَجْموعِ من جُملَة: ﴿وَيَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾، ومِن جُملَة: ﴿وَيَزِيدُهُم مِّن فَضْلِهِۦ﴾[1]، فالآيَةُ السّابِقَةُ تَبْعَثُ في النَّفْسِ هاجِسًا يَقولُ: وما دامَ سُبْحانَهُ يَزيدُنا مِنْ فضْلِه فما بالُنا نَدْعوهُ جَلَّتْ حِكْمَتُه، ونَطْلُبُ السَّعةَ في الرِّزْقِ، فلا يُجيبُ دُعاءَنا؟ وهَذِه الآيَةُ تُعالِجُ هَذا الإحْساسَ الَّذي تَوَلَّدَ مِنَ الكَلامِ السّابِقِ، ولَيْسَ مِنْ شِبْه كَمالِ الاتِّصالِ؛ لأنَّ الآيَةَ مَعْطوفَةٌ بِالواوِ، وإنَّما هوَ مِنَ الكَشْفِ عَنِ العَلاقاتِ الذِّهْنيَّةِ بَيْنَ الآياتِ[2].

الحَديثُ عَنْ حِكْمَةِ البَسْطِ والقَبْضِ في الرِّزْقِ مِنْ تَمامِ نِعَمِ اللهِ على عِبادِهِ المُؤْمِنينَ

### الغَرَضُ مِنَ التَّعْبيرِ بِأُسْلوبِ الشَّرْطِ بِالأداةِ (لَوْ):

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِأُسْلوبِ الشَّرْطِ وبِالأداةِ (لَوْ)، الَّتي تأتي أحْيانًا شَرْطيَّةً امتِناعيَّةً، فتُفيدُ امتِناعَ الشَّرْطِ والجَوابِ، وتأتي في أحْيانٍ أُخْرَى شَرْطيَّةً غَيْرَ امتناعيَّة، ولا شَأْنَ لَها بِالجَوابِ إثْباتًا أوْ نَفْيًا[3]، فامتِناعُ الشَّرْطِ في هَذِه الحالَةِ لا يُؤَدّي إلى امتِناعِ الجَوابِ؛ لأنَّ البَغْيَ في الأرْضِ لَهُ أسْبابٌ مِنْها بَسْطُ الرِّزْقِ، فـ(لَو) في الحَقيقَةِ تُبَيِّنُ سَبَبَ الامتِناعِ، وبَيانُ هَذا السَّبَبِ هوَ الَّذي رَبَطَ بَيْنَ الشَّرْطِ والجَوابِ على تَفْصيلٍ في أحْوالِ هَذا الرَّبْطِ، وهَذِه السَّبَبيَّةِ؛ لأنَّ اللهَ يَدْفَعُ النّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ، والبَسْطُ في الرِّزْقِ لِلكافَّةِ يَصْرِفُ النّاسَ عَنِ التَّوَجُّه إلى اللهِ؛ لأنَّ الَّذي يَسْتَغْني يَتَطَرَّقُهُ نِسْيانُ الاتِّجاه إلى اللهِ، فلَوْ أنَّ هَذا النِّسْيانَ تَطَرَّقَ لِلْجَميعِ؛ لَبَغَى الكُلُّ على الكُلِّ[4].

قد يورِّثُ الرِّزقُ الطُّغيانَ

### سِرُّ التَّعبيرِ بِـ(لَوْ) الشَّرْطيَّةِ رغْمَ احْتِمالِ تَخَلُّفِ الشَّرْطِ:

استشْكَلَتِ الآيَةُ عِندَ بَعضِهم بِأنَّ الغِنى، كَما يَكونُ سَبَبَ البَغْيِ، فكَذَلِكَ الفَقْرُ قَدْ يَكونُ، فلا تظْهَرُ الشَّرْطيَّةُ، وأُجيبَ بِأنَّهُ لا شُبْهَةَ أنَّ

وُجودُ البَغْيِ مَعَ الفَقْرِ أقَلُّ، ووُجودُهُ مَعَ البَسْطِ أكْثَرُ وأغْلَبُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 92.
(2) أبو موسى، آل حم: 148 - 149.
(3) السّامرائي، معاني النّحو: 4/ 89.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 92، وأبو موسى، آل حم: 148 - 149.

البَغْيَ مَعَ الفَقْرِ أقَلُّ، ومَعَ البَسْطِ أكْثَرُ وأغْلَبُ، وكِلاهُما سَبَبٌ ظاهِرٌ للإقْدامِ على البَغْيِ والإحْجامِ عَنْهُ، فلَوْ عَمَّ البَسْطُ؛ لَغَلَبَ البَغْيُ حَتّى يَنْقَلِبَ الأمرُ إلى عَكْسِ ما عَلَيْه الآنَ[1]، فإنَّ نِظامَ العالَمِ على ما هو عَلَيْه يَسْتَمِرُّ، وإنْ كانَ قَدْ يَصْدُرُ مِنَ الغَنيِّ في بَعْضِ الأحْيانِ بَغْيٌ، ومِنَ الفَقيرِ كَذَلِكَ، لَكِنْ في أحَدِهما ما يَدْفَعُ الآخَرَ، ثُمَّ إنَّ الفَقْرَ الكُلّيَّ لا يُتَصَوَّرُ مَعَهُ البَغْيُ لِلضَّعْفِ العامِّ، ولأنَّهُ لا يَجِدُ حاجَتَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ؛ لِيَظْلِمَهُ، وأمّا الغِنى الكُلّيُّ؛ فعِنْدَهُ البَغْيُ التّامُّ، وأمّا الَّذي عَلَيْهِ سُنَّةُ اللّه ﷻ؛ فهو الَّذي جَمَعَ الأمرَيْنِ[2].

### إيثارُ التَّعبيرِ بمادَّةِ البَسْطِ:

التَّعْبيرُ بالبَسْطِ أكْبَرُ دَلالَةً على مَعاني السَّعَةِ والانْتِشارِ وأكْثَرُ أصالَةً

عَبَّرَ النَّظْمُ الحَكيمُ عَنْ رَغْبَةِ العِبادِ في اتِّساعِ الرِّزْقِ في السُّؤالِ الَّذي أضْمَرَتْهُ نُفوسُهُم بِمادَّةِ البَسْطِ دونَ غَيْرِها مِمّا قَدْ يُؤَدّي مَعْناها، وذَلِكَ لأنَّ البَسْطَ امتدادُ الشَّيْءِ، في عِرَضٍ أو غَيْرِ عِرَضٍ، والمُرادُ بِهِ في كُلِّ شَيْءٍ السَّعَةُ، وكَذَلِكَ لِما فيها مِنْ مَعاني النَّشْرِ، ففيها إذًا مَعاني السَّعةِ والانتشارِ، بل هي أوسعُ مِنْهُما في الدَّلالَةِ.

### دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالماضي ﴿بَسَطَ﴾:

الـرِّزقُ قَضيَّةٌ مَـحْـسـومَـةٌ مَقْطوعٌ بِها

آثَرَ النَّظْمُ الحَكيمُ التَّعْبيرَ بالفِعْلِ الماضي ﴿بَسَطَ﴾ دونَ المُضارِعِ (يَبْسُطُ)؛ إشارَةً إلى أنَّ قَضيَّةَ الرِّزْقِ قَضيَّةٌ مَحْسومَةٌ مَقْطوعٌ بِها مُنْذُ أنْ شاءَتْ إرادَةُ اللّه الكَبيرِ المتعالي خَلْقَ الكَونِ بِما فيه؛ لِذا كانَ التَّعْبيرُ بِصيغَةِ المُضيِّ أنْسَبَ للمَعْنَى.

### بَلاغَةُ الاسْتِعارَةِ التَّبَعيَّةِ:

تَشْبيهُ الـرِّزْقِ بِالبِساطِ يَبْعَثُ في الـعَـقْـلِ النَّشاطَ

في التَّعْبيرِ بِـ ﴿بَسَطَ﴾ هُنا استِعارَةٌ تَصْريحيَّةٌ تَبَعيَّةٌ عَنِ الكَثْرَةِ والتَّوسعةِ؛ إذِ المُرادُ وسَّعَ الرِّزْقَ، ولَكِنَّهُ عَدَلَ عَن (وَسَّعَ) إلى (بَسَطَ)؛ لِما فيه مِنَ الدَّلالَةِ المادّيَّةِ الأشَدِّ رُسوخًا في أذْهانِ المُتلقّينَ، فكَأنَّ اتِّساعَ

(1) الزّمخشري، الكشّاف: 4/ 223.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 38.

الرِّزْقِ يُشْبِهُ البِساطَ في امتدادِه طولًا وعَرْضًا، فهو مُعَبِّرٌ غايَةَ التَّعْبيرِ عَنْ حِرْصِ الخَلْقِ على اتِّساعِ الرِّزْقِ، فهي استِعارَةٌ تُنشِّطُ العَقْلَ.

### نكتة إظهار الاسم الأعظم ﴿ٱللَّهُ﴾ دون إضماره:

أسْنَدَ البيانُ القُرْآنيُّ الجَليلُ فِعْلَ البَسْطِ للّه ﷻ مُظْهِرًا ﴿ٱللَّهُ﴾، وعَدَلَ عَنِ الإضْمارِ، فلَم يَقُل: (وَلَوْ بَسَطَ الرِّزْقَ)؛ لِعَدَدٍ مِنَ الأُمورِ، **الأوَّلُ:** للتَّنْبيه على عَظَمَةِ هَذا المَقام، فهوَ تعالى المَلِكُ الأعْظَمُ الجامِعُ لجَميعِ صِفاتِ الكَمالِ[1]، **والثّاني:** للدَّلالَةِ على اختِصاصِه تعالى بِأمرِ الرِّزْقِ، وفيه رَدٌّ على مَنْ يَعْتَقِدونَ أنَّ أرْزاقَهُم بيَدِ الخَلْقِ، لا بيَدِ اللَّه، ورَدًّا على مَنْ يَسْتَعْبِدونَ ذَوي الحاجَةِ، بإيهامِهم أنَّ أرْزاقَهُم بأيْديهم، فلا أحَدَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ للخَلْقِ، ويَمنَعُهُ عَنْهُم إلّا اللَّه تَعالَى، **والثّالِثُ:** لِما فيه مِنَ الدَّلالةِ على خُطورَةِ قَضيَّةِ الرِّزْق.

التَّصْريحُ بالاسْمِ الأعْظَمِ لاخْتِصاصِه وحدَه بقضيّة الرِّزْق

### إيثارُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ الرِّزْقِ ودلالَةُ التَّعْريفِ بِاللّامِ:

آثَرَ النَّظْمُ الجَليلُ التَّعبيرَ بـ﴿ٱلرِّزْقَ﴾ على غَيْرِه؛ لِما فيه مِنْ مَعْنًى شُموليٍّ لِمُطْلَقِ العَطاءِ الجاري في الدُّنْيا والآخِرَةِ، في السَّماءِ كالمَطَرِ، وفي الأرْضِ كالنَّباتِ وسائِرِ ما يَتَعَيَّشُ به الإنسانُ، وأيضًا لِشُموله لِمُطْلَقِ العَطاءِ الحِسّيِّ، كَإعْطاءِ المالِ والوَلَدِ، والمَعْنَويِّ كالعِلْمِ، فاللّامُ هَهُنا للجِنْسِ، أي: جِنْسِ الرِّزْقِ على اختِلافِ أشْكالِه وأنْواعِه وأقْدارِه.

التَّعْبيرُ بالرِّزْقِ شامِلٌ لِكُلِّ العَطايا

### دَلالَةُ تَقْييدِ الجُملَةِ الفِعْليَّةِ بِشِبْه الجُملَةِ ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾:

قَيَّدَ البَيانُ القُرْآنيُّ بَسْطَ اللّهِ الرِّزْقَ بِشِبْه الجُملَةِ ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾، فوَرَدَتْ هَذه الآيَةُ مَوْرِدًا كُلِّيًّا؛ لأنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ يَعُمُّ جَميعَ العِبادِ، أيْ: كُلُّهُمُ التّائِبُ مِنهم وغَيْرُهُ بِأنْ أعْطاهم فوْقَ حاجَتِهم[2]، ومِن هَذِه الكُلِّيَّةِ تَحْصُلُ فائِدَةُ المسؤولِ عَلَيْه الجُزْئِيِّ الخاصِّ بالمُؤْمِنينَ مَعَ إفادَةِ الحِكْمَةِ العامَّةِ مِن هَذا النِّظامِ التَّكْوينيِّ، فكانَتْ هَذِه الجُملَةُ

عَبَّرَ بالعامِّ ليَشْمَلَ الخاصَّ، فالمُؤْمِنونَ هُم أخَصُّ العِبادِ لله

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 307.
(2) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 307.

بِهَذا الاعْتِبارِ بِمَنزِلَةِ التَّذْييلِ لِما فيها مِنَ العُمومِ، ولَيْسَ مِن حِكْمَتِه أنْ يَخُصَّ أوْلياءَهُ وحِزْبَهُ بِنِظامٍ تَكْوينيٍّ دُنْيَويٍّ، ولَكِنَّهُ خَصَّهم بِمَعاني القُرْبِ والرِّضا والفَوْزِ في الحَياةِ الأبَديَّةِ، ورُبَّما خَصَّهم بِما أرادَ تَخْصيصَهم به مِمّا يَرْجِعُ إلى إقامَةِ الحَقِّ[1].

### دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِلَفْظِ ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ دونَ (خَلْقِه):

اخْتِصاصُ المُؤْمِنينَ بِضيقِ الرِّزْقِ لِيَبْتَليَهُم

ذَهبَ بَعْضُهُم إلى أنَّ النَّظْم الحَكيم عَبَّرَ بـ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ دونَ (خَلْقِه) أوِ النّاسِ؛ لأنَّ اللّه تعالى خَصَّهُمُ بِالكَرامَةِ، وجَعَلَهم مِن أوْليائِه، ويُؤَيِّدُهُ التَّذْييلُ بِقَوْلِه تَعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٌ﴾، فكانَ قَبْضُ الرِّزْقِ دونَ بَسْطِهِ الأنْسَبَ بِحالِ المُكْرَمينَ المُصْطَفَيْنَ مِن عِبادِه تَعالى حَتَّى لا يُبْطِرَهُمُ الغِنى[2].

### مَعْنَى اللّامِ ودِلالَتُها في: ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾:

البَشَرُ هُم مَنْ تَحَيَّروا في أمرِ الرِّزْقِ

جاءَتِ اللّامُ في ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾ للاخْتِصاصِ، فبَسْطُ الرِّزْقِ وقَبْضُه إنَّما يَتَساءَلُ عَنْهُ البَشَرُ، بِما جُبِلوا عَلَيْه مِنْ حُبِّ الدُّنيا؛ لذا جاءَتِ اللّامُ؛ لِتُخَصِّصَهُم دونَ غَيْرِهم مِنْ خَلْقِ اللّه تعالى، وكَذَلِكَ فإنَّ في التَّخْصيصِ باللّامِ تَنْبيهًا إلى ضَرورَةِ العَمَلِ بالرِّزقِ وفْقَ مَرْضاةِ اللّه تعالى، لا وفْقَ الأهْواءِ الفارِغَةِ والشَّهَواتِ الباطِلَةِ.

### الغَرَضُ مِنَ الإضافَةِ في: ﴿لِعِبَادِهِۦ﴾:

الإضافَةُ إمّا لِبيانِ خُضوعِ الخَلْقِ أجْمَعينَ، وإمّا لِتَشْريفِ المُؤْمِنينَ

أضافَ النَّظْمُ لفظَ (العِبادِ) لِضَميرِ الهاءِ العائِدِ على اللّه تعالى، وتَحْتَمِلُ الإضافَةُ رأيَيْن، **الأوَّلُ**: تَذْكيرُ الخَلْقِ أجْمَعينَ أنَّهُم عِبادٌ للّه، تَجْري عَلَيْهِم أحْكامُهُ في كُلِّ ما قَدَّرَهُ عَليْهِم، **والآخَرُ**: أنَّها إضافَةُ تَشْريفٍ مُخْتَصَّةٌ بابْتِلاءِ المُؤْمِنين[3].

(1) الطّاهر بن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 92.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 13/ 38.
(3) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 14/ 39.

**دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالماضي في جَوابِ الشَّرْطِ ﴿لَبَغَوْا﴾:**

إحاطَةُ عِلْمِ الله بِنُفوسِ خَلْقِه، وبِما يُصْلِحُهُم وبِما يُفْسِدُهُم

عَبَّرَ النَّظْمُ بِصيغَةِ المُضيِّ في ﴿بَسَطَ﴾، و﴿لَبَغَوْا﴾؛ إشارَةً إلى رجحانِ تَحَقُّقِ فِعْلِ البَغْيِ مِنْ أَكْثَرِ الخَلْقِ في حالِ البَسْطِ، فالتَّعبيرُ بِالمُضيِّ يَدُلُّ على أنَّ بَسْطَ الرِّزْقِ مُحقِّقٌ لِبَطَرِ النُّفوسِ المُؤَدّي إلى البَغْيِ والطُّغْيانِ.

**دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ البَغْي في: ﴿لَبَغَوْا﴾:**

البَغْيُ ازديادٌ في الشَّهْوَةِ، يوردُ الإنسانَ مَوْرِدَ التَّهْلُكَةِ

آثَرَ البَيانُ القُرْآنيُّ التَّعْبيرَ بِمادَّةِ البَغْي في ﴿لَبَغَوْا﴾؛ وذَلِكَ لِما فيه مِنَ الدَّلالَةِ على العُدْوانِ والظُّلْمِ، ولِما فيه مِنَ الدَّلالَةِ على شِدَّةِ الطَّلَبِ والتَّجاوُزِ والرَّغْبَةِ في الازْدِيادِ؛ إذِ المُرادُ: لَصاروا يُريدونَ كُلَّ ما يَشْتَهونَهُ، فإنْ لَم يَحْصُلوا عَلَيْه؛ سَعَوا في إنْفاذِه كالمُلوكِ بِما لَهم مِنَ المُكْنَةِ بِكُلِّ طَريقٍ يوصِلُهم إلَيْه، فيَكْثُرُ القَتْلُ والسَّلْبُ والنَّهْبُ والضَّرْبُ والفَسادُ[1].

**تَقْييدُ البَغْيِ بِكَوْنِه ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾:**

بَسْطُ الرِّزْقِ دونَ حِكْمَةٍ مُؤْذِنٌ بِفَسادِ الأَرْضِ

قَيَّدَ النَّظْمُ الجَليلُ البَغْيَ بِكَوْنِه ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾، مع أنَّه لا يُتَصَوَّرُ في غيرِها؛ لِبَيانِ أنَّ بَسْطَ الرِّزْقِ دونَ حِكْمَةٍ قاضٍ بِفَسادِ الأَرْضِ، الَّتي ما خَلَقَهُم اللهُ إلّا لِيَعْمُروها، لا لِيُفْسِدوا فيها، ففي تَقْييدِ البَغْيِ بِـ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تَنْبيهٌ لِلحِفاظِ على الأَرْضِ الَّتي جَعَلَها اللهُ قِوامَ حَياتِهم ومَعايِشِهم.

**دَلالَةُ التَّعْريفِ بِاللّامِ في: ﴿ٱلْأَرْضِ﴾:**

الظُّلْمُ مُؤْذِنٌ بِفَسادِ العُمرانِ

جاءَتْ كَلِمَةُ ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ مُعرَّفَةً بِاللّامِ؛ لِبَيانِ الجِنْسِ، فاللّامُ هَهُنا جِنْسِيَّةٌ، أي: جِنْسُ الأَرْضِ، وفيها دَلالَةٌ على أنَّ البَغْيَ بِسَبَبِ بَسْطِ الرِّزْقِ يُفْضي إلى استِشْراءِ الظُّلْمِ والعُدْوانِ في رُبوعِ الأَرْضِ كُلِّها، وخَرابِ عُمرانِها.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 307.

### مَعْنَى الواوِ ودِلالَتُها في: ﴿وَلَٰكِن﴾:

بَيانُ الحِكْمَةِ مِنْ تَقْديرِ الـرِّزْقِ، حَتَّى لا تُفْتَنَ قُلوبُ الخَلْقِ

عَطَفَ النَّظْمُ الحَكيمُ جُملَةَ: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ﴾ بالواوِ على جَوابِ الشَّرْطِ: ﴿لَبَغَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[1]، ووَصَلَ بَيْنَ الجُملَتَينِ بالواوِ للتَّوَسُّطِ بَينَ الكَمالَيْنِ: كَمالِ الاتِّصالِ، وكَمالِ الانقِطاعِ، فاستقلَّت هَذِه الجُملَة بِبَيانِ الحِكْمَةِ في تَقْديرِ الرِّزْقِ دونَ بَسْطِه بِغيْرِ حِكْمَةٍ، مَعَ استِكمالِ الحَديثِ حَوْلَ قَضيَّةِ الرِّزْقِ.

### دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالاستِدْراكِ (لَكِنْ):

مِـنْ زيـادَةِ الله في الإنْعام تَنْقيَةُ جَوانِبِ الاعْتِقادِ ورَفْعُ الأوْهامِ

استَعْمَلَ النَّظْمُ أداةَ الاستِدْراكِ (لَكِنْ)؛ للجَوابِ على ما جالَ في خاطِرِ بَعْضِ المُؤْمِنينَ مِنْ عَدَمِ استِجابَةِ الله لِدُعائِهم بسَعةِ الرِّزْقِ، فهوَ تَعقيبٌ لرفعِ ما يُتَوَهَّم في أَذْهانِهم[2] مِنْ عَدَمِ حُصولِ الاسْتِجابَةِ الَّتي امتَنَّ اللّهُ بها على عِبادِه المُؤْمِنينَ في الآيَةِ السّابِقَةِ، وفي ذَلِكَ تَنْقيَةٌ لِعَقيدَتِهم مِنْ أنْ يَدْخُلَها زَيْغٌ أوْ ضَلالٌ في قضيَّةِ الرِّزْقِ.

### دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِمادَّةِ ﴿يُنَزِّلُ﴾:

اسْتِئْثارُ الله بأمرِ الرِّزْقِ مِنَ الأُمورِ العَليَّةِ، حَتَّى لا تَضِلَّ فيها أفهامُ البَريَّةِ

عَبَّرَ النَّظْمُ عَنْ رِزْقِ اللّه لِعِبادِه بفِعْلِ النُّزول ﴿يُنَزِّلُ﴾؛ إذِ الأصْلُ في النُّزولِ انحِطاطٌ من عُلُوٍّ[3]، ففيه إشارَةٌ إلى أنَّ الرِّزْقَ في السَّماءِ، وتَلْميحٌ خَفيٌّ لِقَوْلِه: ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات: 22]، وأنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْكُم مِنْ عُلُوٍّ مِنْ عِنْدِ خالِقِكُم، وعَلْياؤُهُ سُبْحانَهُ عَلْياءُ مَكانَةٍ، ولَيْسَتْ عُلوَّ مَكانٍ، وفيه كَذَلِكَ رَبْطٌ بَيْنَ تَنَزُّلِ الرِّزْقِ وتَنَزُّلِ الغَيْثِ في الآيَةِ التّاليَةِ[4]، كَما أفادَ التَّعبيرُ بالإنزالِ الإشعارَ بتفضُّلِ اللّه تعالى وظهورِ منَّتِه على النّاسِ، فالتَّنزيلُ على معنى الإنعامِ.

### بلاغةُ الاستعارةِ في: ﴿يُنَزِّلُ﴾:

رِفْـعَـةُ قَـضيَّـةِ الـــرِّزْقِ وعـلـوُّ مَكانَتِها

آثَرَ النَّظْمُ الجَليلُ إطْلاقَ فِعْلِ التَّنْزيلِ على إعْطاءِ الرِّزْقِ في قَوْلِه

(1) الخطيب وآخران، التّفصيل: 25/ 91.
(2) الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني: 1/ 398.
(3) الرّاغب، مفردات القرآن: (نزل).
(4) أبو موسى، آل حم، ص: 150.

تَعالى: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ﴾؛ لأنَّهُ عَطاءٌ مِن رَفيعِ الشَّأنِ، فشُبِّهَ بالنّازِلِ مِن عُلوٍّ[1]، ففي الفِعْلِ (يَتَنَزَّلُ) اسْتِعارَةٌ تصريحيَّةٌ تَبَعيَّةٌ بتشبيه إيجادِ الأشياءِ والتَّمكُّنِ مِنَ الانتفاعِ بها على قدْرِها بالمطرِ الَّذي ينزلُ بقدرِه، كَما تُشيرُ إلى رِفْعَةِ قَضيَّةِ الرِّزْقِ، بِنِسْبَتِها إلى المُتَعالي الجَبّارِ.

### دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ ﴿يُنَزِّلُ﴾:

خَزائِنُ الله مَلْأى بِواسِعِ فضْلِه، وعَطاؤُهُ لا يَنْفَدُ

جاءَ الفِعْلُ ﴿يُنَزِّلُ﴾ على صيغَةِ المُضارَعَةِ؛ للدَّلالَةِ على التَّجَدُّدِ الاسْتِمراريِّ، فخَزائِنُ اللّه تعالى مَلْأى بِواسِعِ فضْلِه، فيَجودُ على عِبادِهِ بالخَيْرِ والرِّزْقِ في كُلِّ وقْتٍ وحينٍ، بِمِقْدارٍ مَعْلومٍ عِنْدَهُ، وهو تعالى أعْلَمُ بالحِكْمَةِ والمَصْلَحَةِ في مِقْدارِ كلِّ ما يُنَزِّلُهُ، وقَد أوْضَحَ هَذا في غَيْرِ هَذا المَوْضِعِ، كَقَوْلِه تَعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾ [الحجر: 21][2]، وكذلكَ ليدركَ النّاسُ قيمةَ الامتنانِ به عند ضيقِ الرِّزْقِ أو فقْدِه؛ إذ إدراكُ النِّعمةِ عند فقْدِها أشدُّ، فيُجَدِّدوا شُكْرَ النِّعْمَةِ.

### سِرُّ تَقْييدِ الفِعْلِ بِـ ﴿بِقَدَرٍ﴾:

الرِّزْقُ أمرٌ مُقَدَّرٌ مَحْتومٌ

قَيَّدَ البَيانُ القُرْآنيُّ تَنْزيلَ الرِّزْقِ بِشِبْه الجُملَةِ ﴿بِقَدَرٍ﴾، أيْ: بِتَقْديرٍ لَهم جُملَةً، ولِكُلِّ واحِدٍ مِنهم، لا يَزيدُ عَنْ تَقْديرِه ذَرَّةً، ولا يَنْقُصُها[3]، وفي هَذا القَيْدِ بَيانٌ لِحِكْمَتِه تعالى ؛ إذ عَرَفَ في سابِقِ عِلْمِهِ ما يَؤولُ إلَيْه أحْوالُهُم، فيُقَدِّرُ لَهُم ما هوَ أصْلَحُ لَهُم وأقْرَبُ إلى جَمعِ شَملِهم، فيُفْقِرُ، ويُغْني، ويَمنَعُ، ويُعْطي، ويَقْبِضُ، ويَبْسُطُ، كَما تَشاءُ الحِكْمَةُ الرَّبّانيَّةُ، ولَوْ أغْناهُم جَميعًا؛ لَبَغَوا، ولَوْ أفْقَرَهُم؛ لَهَلَكوا[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 94.
(2) الشّنقيطي، أضواء البيان: 7/ 206.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 17/ 307.
(4) الطّيّبي، فتوح الغيب: 14/ 59.

### مَعْنَى ﴿مَّا﴾ ودِلالَتُها في: ﴿مَّا يَشَآءُۚ﴾:

شُمولُ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ لِكُلِّ جوانِبِ الرِّزْقِ، فهو سبحانه محيطٌ بأُمورِ الخَلقِ

وَقَعَ فِعْلُ التَّنْزيل على الاسم المَوْصولِ ﴿مَّا﴾ في قَوْلِه: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ﴾، فهوَ في مَحلِّ نَصْب مَفْعولٍ به، وعَبَّرَ بـ﴿مَّا﴾ دونَ (الَّذي)؛ للدَّلالَة على طَلاقَة المَشيئة الإلَهيَّة؛ ذَلِكَ أَنَّ ﴿مَّا﴾ تَتَمَيَّزُ باتِّساعِ مَخْرَجِ الألِفِ في آخرها، فكانَتْ مُشاكِلَة لاتِّساعِ أَجْناسِ الرِّزْقِ[1]، ففيها مِنَ العُموم والشُّمولِ في التَّعْبيرِ عَنْ قضيَّةِ الرِّزْقِ ما ليس في لفظ (الَّذي)، وكَذَلِكَ فإنَّ ﴿مَّا﴾ تُفيدُ الدَّلالَةَ على تَناوُلِ مَشيئَتِه لِعُمومِ الأُمورِ الدّاخِلَةِ في قَضيَّةِ الرِّزْقِ، بِتَنَوُّعِها وتَعَدُّدِ أشْكالِها.

### دِلالَةُ التَّعْبيرِ بِالمُضارِعِ ﴿يَشَآءُۚ﴾:

حِفْظُ اللهِ وكَلاءَتُهُ لا تَنْقَطِعُ عَنْ خَلقِهِ طَرفَةَ عَيْنٍ

جاءَ الفعلُ ﴿يَشَآءُۚ﴾ بصيغةِ المُضارَعَة؛ للدَّلالة على التَّجدُّدِ الاستمراريِّ في قَضيَّةِ تَنْزيلِ الرِّزْقِ، فهو تعالى اللَّطيفُ بِعِبادِه، الَّذي لا تَنْقَطِعُ عَنْهُم رَحْمَتُهُ ورِعايَته، فهو يَكْلَؤُهُم بِحِفْظِه في كلِّ وقْتٍ وحينٍ، وقَد أفادَ التَّعْبيرُ بالفعْلِ ﴿يَشَآءُۚ﴾ أنَّ مَشيئَتَهُ تَعالى جاريَةٌ وفْقَ عِلْمِهِ وتَقْديرِه، وعلى ما يُيَسِّرُهُ لَهُم مِن تَرْتيبِ الأسْبابِ، على حَسَبِ مُخْتَلِفِ مَصالِحِ مَخْلوقاتِه وتَعارُضِ بَعْضِها بِبَعْضٍ، وكُلُّ ذَلِكَ تَصَرُّفاتٌ وتَقْديراتٌ لا يُحيطُ بِها إلّا عِلْمُ اللهِ تَعالى[2].

### سِرُّ التَّعبيرِ بالمشيئةِ في الآية:

الإرادَةُ أعَمُّ مِنَ المَشيئَةِ

آثَرَ النَّظْمُ الكَريمُ التَّعبيرَ بلفظِ المَشيئةِ دونَ الإرادةِ في قَولِه تَبارَكَ اسْمُهُ: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ﴾؛ لِكَوْنِ المَشيئة دالَّةً على إرادَةٍ كَونيَّةٍ، وهوَ المُرادُ بيانُهُ في سياقِ الآيةِ في تَعَلُّقِ المَشيئَةِ بِتَنْزيلِ الرِّزْقِ، بِخِلافِ الإرادَةِ فإنَّها أعَمُّ مِنَ المَشيئَةِ[3]، فهي نَوعانِ: كَونيَّةٌ وشَرعيَّةٌ[4]، فلو عُبِّرَ بِها؛ لالتَبَسَ الأمرُ بينَ الإرادتَيْنِ أيُّهُما المُرادُ.

(1) السّهيليّ، نتائج الفكر، ص: 140.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 94.
(3) ابن القيم، شفاء العليل: 1/ 111.
(4) الفارابي، معجم الأدب: 3/ 420.

### مَوْقِعُ جُملَةِ ﴿إِنَّهُۥ ...﴾ مِمّا قَبْلَها ودَلالَتُها:

بعْدَ بَيانِ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ في قَوْلِه: ﴿وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَآءُۚ﴾ جاءَ النَّظْمُ الحَكيمُ بِقَوْلِه: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٌ﴾؛ تَعْليلًا لِبَيانِ حِكْمَةِ هَذِه المَشيئَة، ذَلِكَ أنَّهُ لَمّا كانَ أكْثَرُ النّاسِ يَقولُ في نَفْسِه: لَوْ بَسَطَ إلَيَّ الرِّزْقَ؛ لَعَمِلْتُ الخَيْرَ، وتَجَنَّبْتُ الشَّرَّ، وأصْلَحْتُ غايَةَ الإصْلاحِ، فقالَ مُعَلِّلًا ما أخْبَرَ بِه؛ لأنَّهُ يَعْلَمُ جَميعَ ظَواهِرِ أُمورِهم وحَرَكاتِهم وانتِقالاتِهم وكَلامِهم وبَواطِنِها، فيُقيمُ كُلَّ واحِدٍ فيما يَصْلُحُ لَهُ مِن فسادٍ وصَلاحٍ وبَغْيٍ وعَدْلٍ، ويُهَيِّئُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِن ذَلِكَ أسْبابَهُ[1].

تَعْليلُ تَقْديرِ الرِّزْقِ بِطَلاقَةِ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ، فكلُّ شَيْءٍ داخِلٌ في عِلْمِهِ تعالى

### دَلالَةُ التَّعْبيرِ بِـ (إنَّ) واسْميَّةِ الجُملَةِ:

افْتَتَحَ النَّظْمُ الحَكيمُ جُملَةَ التَّعْليلِ بِـ (إنَّ) الَّتي لَم يُرَدْ مِنها تَأكيدُ الخَبَرِ في ذاتِه، ولَكِنَّها لِمُجَرَّدِ الاهْتِمامِ بِالخَبَرِ، والإيذانِ بِالتَّعْليلِ؛ لأنَّ (إنَّ) في مِثْلِ هَذا المَقامِ تَقومُ مَقامَ فاءِ التَّفْريعِ، وتُفيدُ التَّعْليلَ والرَّبْطَ، فالجُملَةُ في تَقْديرِ المَعْطوفَةِ بِالفاءِ[2]، وكَذَلِكَ فقَدْ أفادتِ الجُملَةُ الاسميَّةُ تَأكيدَ المَعْنَى وثَباتَه ودَوامَ عِلْمِه تعالى.

تَعَدُّدُ المُؤَكِّداتِ حَتَّى لا تَبْقَى رِيبَةٌ في دِقَّةِ المَشيئَةِ الإلَهيَّةِ

### الغَرَضُ مِنْ تَقْييدِ الخَبَرِ بِشِبْهِ الجُملَةِ ﴿بِعِبَادِهِۦ﴾ والغَرَضُ مِنْ تَقْديمِها:

قَيَّدَ النَّظْمُ الحَكيمُ الخَبَرَ ﴿خَبِيرُۢ بَصِيرٌ﴾ بِشِبْهِ الجُملَةِ ﴿بِعِبَادِهِۦ﴾، وكانَ مِنَ المُمْكِنِ عدمُ التَّقْييدِ بِها، فيقول: (إنَّه خبيرٌ بصيرٌ)؛ لبَيانِ شُمولِ عِلْمِه وإحاطَتِه بأحْوالِهم فيما تُحَدِّثُهُم بِه نُفوسُهُم في أمرِ الرِّزْقِ، وقَدَّمَ القَيْدَ بِشِبْهِ الجُملَةِ ﴿بِعِبَادِهِۦ﴾ على الخَبَرِ لإفادَةِ الاهتمامِ بهم، ولبَيانِ رَأفَتِه بِهم تعالى.

إحاطَةُ عِلْمِ اللهِ بِعِبادِه، وشُمولُهم بِرأفَتِه ورَحْمَتِه

### دَلالَةُ إيثارِ التَّعْبيرِ بِـ﴿خَبِيرٌ﴾:

آثَرَ البَيانُ القُرْآنيُّ التَّعْبيرَ بِاسمِ اللهِ الخَبيرِ؛ إشارَةً إلى أنَّه تعالى هوَ العالِمُ بِما كانَ وما يَكونُ، وأنَّهُ هوَ الَّذي أحاطَ عِلْمُهُ

(1) البقاعي، نظم الدّرر: 17/ 307.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 94.

بالظَّواهرِ والبَواطِنِ، والإسْرارِ والإعْلانِ، وبالواجباتِ والمُسْتَحيلاتِ والمُمْكِناتِ، وبالعالَمِ العُلْوِيِّ والسُّفْلِيِّ، وبالماضي والحاضِرِ والمُسْتَقْبَلِ، فلا يَخْفَى عَلَيْه شَيْءٌ مِنَ الأشْياءِ[1]، فكانَ مِنْ تَمامِ المُناسَبَةِ التَّعْبيرُ باسمِ اللّه الخَبيرِ فيما يَتَعَلَّقُ بأمرِ الرِّزْقِ لِتَحَيُّرِ البَشَرِ في أمرِه، فكانَ في اسْمِ اللّه الخَبيرِ ما يُطَمئِنُ قُلوبَهُم وعُقولَهُم.

في اسْمِ اللّه الخَبيرِ مِنَ الدَّلالاتِ ما يُطَمئِنُ قُلوبَ البَشَرِ بِشَأنِ أرْزاقِهِم

### الغَرَضُ مِنْ تَنْكيرِ ﴿خَبِيرٌ﴾:

جاءَ خَبَرُ (إنَّ) في قَوْلِ اللّه تعالى: ﴿إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٌ﴾ نَكِرَةً للتَّعْظيمِ؛ لِبَيانِ مَدَى عَظَمَةِ عِلْمِ اللّه تعالى، ولإفادَةِ شمولِ العِلْمِ الإلَهيِّ لِكلِّ ما يتَعَلَّقُ بِقَضيَّةِ الرِّزْقِ، وبما يدورُ في نفوسِهم مِنْ هواجسَ بِشَأنِها، فلا يَعْزُبُ عَنْهُ منها شيءٌ، فهوَ تعالى ذو خَبَرٍ بهم، وذو عِلْمٍ، يَعْلَمُ مَنْ يُصْلِحُهُ التَّضْييقُ، وتُفْسِدُهُ السَّعَةُ في الرِّزْقِ، ومَنْ يُفْسِدُهُ التَّضْييقُ، وتُصْلِحُهُ السَّعَةُ، فيُعْطي كُلًّا على قَدْرِ ما يُصْلِحُهُ[2].

لا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِ اللّه شَيْءٌ مِمّا يَدورُ في نفوسِ عِبادِه

### سِرُّ اقْتِرانِ ﴿بَصِيرٌ﴾ بِـ﴿خَبِيرٌ﴾:

قَرَنَ البيانُ القُرْآنيُّ بَيْنَ صِفَتَينِ مِنْ صِفاتِ اللّه تعالى هُما ﴿خَبِيرٌ﴾ و﴿بَصِيرٌ﴾، فالخَبيرُ: العالِمُ بالأخْبارِ، والبَصيرُ: العالِمُ بالمُبْصَراتِ، وهَذانِ الاسمانِ الجَليلانِ يَرْجِعانِ إلى مَعْنى بَعْضِ تَعَلُّقِ العِلْمِ الإلَهيِّ[3]، واقترانِ (الخبير) مع (البصير) يُفيدُ شُمولَ عِلْمِ اللّه تَعالَى لِلْبَواطِنِ والحَقائِقِ، وكَذَلِكَ لِلذَّواتِ والمَشاهداتِ والمُبْصَراتِ.

شُمولُ العِلْمِ الإلَهيِّ بِكُلِّ شَيْءٍ

## ❁ الفُروقُ المُعجَمِيَّةُ:

### البَغْي والظُّلم:

تَشْتَمِلُ مادَّةُ البَغْي على مَعْنَى التَّجاوُزِ؛ لأنَّهُ تَعَدٍّ وتَزايُدٌ، وفيه

(1) ابن منظور، لسان العرب: (خبر)، والسّعدي، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 268.
(2) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النّهاية: 10/ 6592.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 25/ 94.

كذَلِكَ مَعْنَى البَطَرِ والكِبْرِ[1]، وأصْلُهُ في العَرَبيَّةِ شِدَّةُ الطَّلَبِ لِما لَيْسَ بِحَقٍّ تَغْليبًا، فالبغيُ بِغَيْرِ الحَقِّ إرادَةُ التَّرَؤُّس على النّاسِ بِالغَلَبَةِ والاسْتِطالَةِ، وأمّا أصلُ الظُّلم؛ فهوَ نُقْصانُ الحَقِّ، ووَضْعُ الشَّيْءِ في غَيْرِ مَوْضِعِه تَعَدّيًا، وحَجْبُ ما يَنْبَغي، أوْ ما يُسْتَحَقُّ، أيْ: مَنْعُهُ أوِ انْتِقاصُهُ[2]، فالظُّلْمُ إذًا هوَ المَيْلُ عَنِ القَصْدِ، والتَّعَدّي سَواءٌ أكانَ صَغيرًا أم كَبيرًا، ويَتَراوَحُ الظُّلْمُ ما بَيْنَ أكْبَرِ الكَبائِرِ، وهوَ الشِّرْكُ باللَّه، وبَيْنَ ارْتِكابِ صَغائِرِ الذُّنوبِ، ومِنْ ثَمَّ فإنَّ البَغْيَ أشَدُّ مِنَ الظُّلْمِ؛ لأنَّهُ يَتَضَمَّنُ كُلَّ أنْواعِ الظُّلْمِ والتَّعَدّي والكِبْرِ مَعًا، والظُّلْمُ أدْنَى مِنَ البَغْيِ لِتَفاوُتِ دَرَجاتِه[3]، وإنْ كانَ أعَمَّ مِنْهُ.

**البَغْيُ أشَدُّ مِنَ الظُّلْمِ وأخَصُّ مِنْهُ، والظُّلْمُ أدْنَى مِنَ البَغْيِ، وإنْ كانَ أعَمَّ مِنْهُ**

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، والرّاغب، مفردات القرآن، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي: (بغي).
(2) العسكريّ، الفروق اللغوية، ص: 232، ومحمد جبل، المعجم الاشتقاقي المؤصّل: (ظلم).
(3) داود، معجم الفروق الدّلالية في القرآن: 144 - 150.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والخمسون،
سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
---
227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 53 ، 806 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-644-66-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 53 : المجلد الثالث والخمسون، سورة الشُّورى من الآية 13 إلى سورة الزُّخرُف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث
---
الترقيم الدولي : 978-9948-644-66-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-4811073 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"